

تم الاستلام في : 2025/12/30      تم القبول في : 2026/01/19      تم النشر في : 2026/01/20

[www.doi.org/10.62341/HCSJ](http://www.doi.org/10.62341/HCSJ)

## السياسة الدولية في ليبيا: سياسة هدم أم سياسة بناء؟

مسعود عيسى عبد الحميد

باحث دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

[mrrsrrd@gmail.com](mailto:mrrsrrd@gmail.com)

### مستخلاص:

السياسة الدولية تكون سياسة بناء عندما تعمل على توحيد الرؤى السياسية للدول بما يعمل على تحقيق السلام والعدل والمساواة وتجنب العنف والقتل والإضطرابات السياسية والإقتصادية، أو تكون سياسة هدم ومعول خراب عندما تعمل على هيمنة بعض الدول على الأخرى ونهب موارد الشعوب الفقيرة وعدم مساعدتها على النهوض والبناء، وهي في واقع الأمر من النوع الثاني الذي قاد الكثير من الشعوب إلى الحروب والقتل والدمار، ومن هذه الشعوب الشعب الليبي الذي ساعدت على إحتلال بلاده ومنعها من الإستقلال ، ثم حصارها وتدميرها وتركها في دوامة العنف والقتل، بل فتح الأبواب للذين منها بأية وسيلة كانت دون إكتراث بقيمة الإنسان الذي يعيش فيها ومساعدته ليعاون مع الآخرين من أجل السلام والأمن والرخاء ، ولعل إستثنار شعوب الدول المتقدمة بما يزيد عن 80% من ثروات العالم ويستهلكون 60% من الطاقة، في حين تقاسم شعوب الدول النامية الذين يزيدون عن 85% من سكان العالم 1% من الدخل القومي لا أكبر دليل على أنها سياسة أباحت تدمير الشعوب النامية وأوجدت القانون الدولي الذي يبرر ذلك، وحرست على إحترامه بالقوة، مثلاً عملت على تدمير ليبيا تحت غطاء القانون الدولي فجعلت منها بلاد مباحة للنهب في بحر من الفوضى والخلافات، آلت بها إلى الفشل في أن تكون دولة مثل بقية الدول التي لها سيادة لا ينتقص منها ولا تُمس.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة الدولية، القوى الإقليمية والدولية، الصراع السياسي، الأزمة الليبية.

## International Politics in Libya: A Policy of Destruction or a Policy of Construction?

Masoud Issa Abdelhamid

PhD Researcher, Mohammed V University, Rabat, Morocco  
[mrrsrrd@gmail.com](mailto:mrrsrrd@gmail.com)

### Abstract::

The international politics is aconstrutive policy when it works to unify the political visions of countries in a way that works to achieve peace, justice, and equality, and to avoid violence, killing, and political and economic unrest. It is also a policy of destruction and devastation when it works to dominate some countries over others, plunder the resources of poor peoples, and prevent them from advancing and building. In reality, it is of the second type, which has led many peoples to war, killing, and destruction. Among these peoples is the Libyan people, whose helped occupy his country and prevent it from gaining independence, then besieged and destroyed it, and left it in a cycle of violence and killing. Indeed, it opened the door to attacking it by any means possible without regard for the value of the people living there or helping them cooperate with others for peace, security, and prosperity. Perhaps the fact that, the peoples of developed countries monopolize more than 80% of the world's wealth, and consume 60% of the world's energy, while the peoples of developing countries who represent more than 85% of the world's population share only 1% of the national income, is the greatest evidence of this policy that has permitted the destruction of developing peoples, created international law to justify this, and insured that respecting it by force just as it worked to destroy Libya under the cover of international law, turning it into a country open to blunder in a sea of chaos and conflict, leading it to fail to be a state like other countries with sovereignty that is not diminished or infringed upon.

**Keywords:** International policy, regional and international powers, political conflict, Libyan crisis.

مقدمة :

تختلف النظرة إلى السياسية الدولية ما بين الدول النامية والدول المتقدمة، فالدول النامية تراها بأنها سياسة تسعى إلى الحفاظ على سيادة الدول وإلى أن يسود السلام والأمن في العالم، وترأها الدول المتقدمة بأنها السياسة التي تعمل على الحفاظ على مصالحها وأن تقيها مهينة على الاقتصاد العالمي ومحكمة لقوتها وسبل المؤدية إليها، وهذه النظرة هي التي جعلت أمريكا تهيمن عليها من خلال إجبار وإكراه الدول وأحتلالها أحياناً، وأن تعمل الدول على تلبية طلباتها باعتبار أنها قائد المجتمع الدولي الوحيد الذي يعمل على نشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وهو ما جعل سيادة الدول تتطرق ليس وفقاً لقواعد القانون الدولي ومتطلبات العصر، بل وفقاً للإستراتيجية الإمبريالية التي جعلت الدول المتقدمة تزداد تطرفاً وخلافاً، بل تدمر أساسيات الحياة في الدول النامية تحت ذرائع نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات، مما أفسح المجال لبروز دور المنظمات غير الحكومية في التدخل في صنع السياسة الدولية كتدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو وتيمور الشرقية اللتان وُضعا تحت إدارة دولية، وأخيراً ليبيا التي تركت للعنف والقتل والنهب والفساد .

وأخذت السياسة الدولية في ليبيا بُعداً لا يخدم الشعب الليبي ولا يحميه من هفواتها، فهي منذ زمن طويلاً سمحت للدول المهيمنة عليها أن تتحكم في مصير ليبيا وتجعلها تبقى تحت الوصاية أو الإستعمار في شكله الجديد، وكانت تحاول أن تكون دولة لها مكان في المجتمع الدولي مثل بقية الدول لمشاركة في صنع سياساته، وما إن تم ذلك وحصلت على استقلالها حتى سارعت بعض الدول التي وقفت في طريق حريتها إلى جعل العداء أساساً لعلاقتها معها وأخرى جعلت المصلحة هي من يقود التواصل بين الدولتين، وما إن حانت الفرصة للنيل من الدولة الليبية التي أظلّها الريع العربي بظله حتى كانت خبائث السياسة الدولية أساساً لكل ما تقوم به في ليبيا على أساس أنها تعمل على ما يجعل الشعب الليبي يعيش في حرية ورخاء وينعم بالديمقراطية على وفق ما يريد الغرب، فكان للسياسة الدولية

الدور الأكبر في تدمير ليبيا ونهب ممتلكاتها وإستدامة الصراع والقتل، وتنشئة شعبها على خيانة الوطن وتقديمه عطية للهيمنة عليه.

#### أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى معرفة دور السياسة الدولية في الحالة المتردية التي وصلت إليها ليبيا منذ أن صارت دولة مستقلة إلى أن عصفت بها رياح التغيير في 17 فبراير 2011م لتكميل ما عصي عليها فعله في الفترة التي سبقت ذلك التاريخ، ومعرفة مدى رضاها (السياسة الدولية) على دور القوى الإقليمية والدولية في تقسيط ليبيا وتركها نتاج في دائرة العنف والصراع السياسي الذي طال أمده وضعف أمل الخروج منه، إلى جانب رضاءها على ما تعلمه تلك القوى على الأرض وما تنهبه من ثروات، في الوقت الذي يطلب فيه البعض بالإنجازات التي قدمتها، وينكر عليها آخرون ما تفعله.

#### مناهج البحث :

إتخذت هذه الدراسة من منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي أساساً لمعرفة دور السياسة الدولية فيما تتعرض له ليبيا من تدمير سياسي واقتصادي وإجتماعي ممنهج، ومن المنهج الوصفي التحليلي منهج مساعد لإستبيان ما تخفيه البيانات والمعلومات من خفايا ساهمت في تشكيل بيئة سياسية لا تسمح ببناء ليبيا أو العودة إلى مسار الدول المستقرة، كما إتخذت المنهج التاريخي سبيلاً لإستعراض تاريخ السياسة الدولية في ليبيا منذ أن صارت دولة مستقلة تتحين القوى الدولية والإقليمية النيل منها والعودة بها إلى مستنقع الإنقاذ والعبودية الحديثة.

#### إشكالية موضوع الدراسة :

تعتبر السياسة الدولية هي المدخل الرئيسي لتدخل الدول في الشأن الليبي، وهي التي سمحت للقوى الخارجية بأن تجد لها موطئ قدم في ليبيا، وأن تقوم بتسخيرها وفقاً لما يخدم مصالحها، فالدول التي تدخلت في ليبيا وما زالت تتدخل في الشأن الليبي لم تفعل ذلك إلا بموافقة السياسة الدولية التي أساسها الهيمنة والنهب، لتنادي القوى الخارجية على الأرض الليبية لترتيب الأوضاع السياسية في ليبيا بما يمكنها من الهيمنة على مقدرات الشعب الليبي

تم الاستلام في : 2025/12/30      تم النشر في : 2026/01/19      تم القبول في : 2026/01/20

[www.doi.org/10.62341/HCSJ](http://www.doi.org/10.62341/HCSJ)

ويضمن إستمرار ذلك لزمن طويل، وإنطلاقاً من هذه الفكرة تحاول هذه الدراسة إيجاد إجابة واضحة للتساؤل حول هل السياسة الدولية في ليبيا فعلت ما تنص عليه المواثيق الدولية أم كانت سياسة أهواء ومصالح؟ وهل هي سياسة هدم أم سياسة بناء؟  
فرضيات الدراسة :

- تفترض الدراسة أنَّ ليبيا كانت ضحية لخبث السياسة الدولية من قبل أن تصبح دولة لها كيان سياسي في المجتمع الدولي، وما زالت السياسة الدولية تعمل على أن تكون ليبيا وفقاً لما ترسمه لها من سياسة تخدم الدول التي ترسمها، ولذلك ستظلُّ ليبيا في إنقسام أيديولوجي وتبين سياسي ما دامت السياسة الدولية تقدُّها نظرة إمبريالية ترتكب التردي الذي وصلت إليه ليبيا وتترَّر ما تفعله بعض القوى فيها، ولذلك:
- شهدَّتُّ Libya مزيداً من التدهور السياسي والإقتصادي إن لم تغيِّرَّ السياسة الدولية النهج الذي تتعامل به مع القضية الليبية.
  - ستظلُّ Libya رهناً للسياسة الدولية ما دامَّ أهلُها في غفوة عما يحاك لهم ولبلادهم، وما داموا لا ينظرون إلى مستقبلٍ متحرّرٍ من خبث السياسة الدولية.

#### تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث كل منها يتناول جانباً مهماً من جوانب السياسة الدولية في Libya وهي كالتالي:

المبحث الأول: السياسة الدولية في Libya والأهداف التي تسعى إليها.

المبحث الثاني: سبل السياسة الدولية في Libya.

المبحث الثالث: إنجازات السياسة الدولية في Libya

#### المبحث الأول: أهمية Libya وأهداف السياسة الدولية فيها :

ليبيا إحدى الدول النامية التي يتناولها هذا البحث من جانب إستهدافها من قبل السياسة الدولية التي جعلتها ترثِّ تحت نير الإستعمار ثم منحتها الإستقلال الذي لم يجعلها في منأى من تحكم الدول الكبرى التي تصنع السياسة الدولية وفقاً لمصالحها وغاياتها،

فالسياسة الدولية تجبر الدول النامية على أن تكون تابعة وإلا تتعرض للدمار والقتل ونهب الموارد التي هي الهدف الذي تسعى إليه، فلم تسلم ليبيا من خيال السياسة الدولية سواء قبل إستقلالها أو بعده، فهي لم تخرج من هيمنتها التي رهنتها لدول عاثت فيها فساداً وما زالت تعيث فيها تحت أنظار الأمم المتحدة وأجهزتها التي لم تمارس سلطاتها لتجنيب ليبيا المزيد من الدمار والقتل، وأن يجعل منها عضواً مشاركاً في تنمية وبناء العالم على أساس العدالة والمساواة والحقوق التي هي أساس ميثاقها، وتعود أهمية ليبيا والإهتمام بها إلى موقعها الإستراتيجي ومساحتها ومواردها المتعددة التي جعلت من الهيمنة عليها هدفاً من أهداف الدول السائدة للعالم.

### أولاً: أهمية ليبيا في السياسة الدولية :

ليبيا دولة تقع في شمال القارة الأفريقية تقدر مساحتها بما يزيد عن 1,775,500 كم<sup>2</sup>، لها ساحل على البحر الأبيض المتوسط يزيد عن 1900كم، تشكل الصحراء 85% من أراضيها، مما جعل 85% من سكانها البالغ عددهم حوالي 7.38 نسمة حسب إحصاءات البنك الدولي عام 2024م(البنك الدولي 2024)، يقطنون على 10% من المساحة الكلية، وأن 90% من المساحة لا يسكنها سوى 15% من السكان في الواحات المنتشرة في الصحراء (محمد المهدوي 1998)، ولموقعها الإستراتيجي القريب من أوروبا وتوسطه بين قارات العالم دوره في جعلها محط أنظار القوى الدولية منذ القدم، سيطر عليها الإغريق والفينيقيين والرومان والأسبان حتى جاءها الأتراك فأصبحت أية عثمانية لمدة ثلاثة قرون ونصف إلى أن سلمتها إلى إيطاليا في 1911م (رولاند أوليفر وجون فيج 1965)، وحيث أن القاعدة في العلاقات الدولية هي أن الدول الصغيرة تكون مسرحاً للعب الدول الأكبر، التي لا ترى أن ترى للدول الصغيرة مكاناً معها على الساحة الدولية، ظهر مشروع بيفن - سفورزا الذي هو إنفاق سري كان قد أبرمه وزير خارجية بريطانيا إرنست بيفن Ernest Bevin ووزير خارجية إيطاليا كارلو سفورزا Carlo Sforza ليمنع ليبيا من أن تحصل على إستقلالها إلا بعد عشر سنوات، على أن توسع أقاليمها الثلاثة خلال هذه

الفترة تحت الوصاية الدولية، وهو ما أظهر دهاء السياسة الدولية في عدم قبول الشعوب النامية لمشاركة في بناء الكون أو هدمه.

إن أهمية الدول تجعلها محل إحترام في المجتمع الدولي، إما خوفاً منها أو طمعاً فيما لديها، وليبها لم تكن لها أيّة أهمية قبل ظهور النفط وإستخراجه، فتركيا عملت على سلب الليبيين ممتلكاتهم من خلال الجبائية والأتاوات، ثم جاءت إيطاليا فاستغلت الأرضي الزراعية بسلبها من أصحابها وشجّعت الطليان على الإستيطان فيها، ومن بعدها صارت تتصارع عليها القوى الغربية فيما بينها، مثل الصراع الفرنسي - الإنجليزي والصراع الفرنسي - الإيطالي وكذلك الأمريكي - السوفيتي، ثم صارت أهميتها مرتبطة بالشركات النفطية التابعة للدول الغربية التي عملت على إستقرار النظام الملكي حتى يستمر إستخراج النفط وتصديره، وفي عهد نظام القذافي كانت ليبيا عصيّة عن التحكّم فيها حتى جاء الربيع العربي الذي أوجد الفرصة للدول الساعية إلى تغيير الواقع الليبي والتخلّص من القذافي ونظامه ل تستطيع أن تبلغ مرامها وتحقّق أهدافها، وبفضل دعم القوى الإمبريالية للجماعات المسلحة صارت ليبيّا مرتعًا للكثير من الدول وصارت تفقد سيادتها وثرواتها بمرور الزمن في غفلة من أهلها ومن المجتمع الدولي الذي إدعى أنه يعمل على حماية مواطنيها من بطش القذافي ثم تركها وشعبها في مهب العنف والقتل.

### ثانيًا: أهداف السياسة الدولية في ليبيا :

للسياحة الدولية أهداف ظاهرها العمل على ما يحفظ الأمن والسلام بين الشعوب والأمم، ونشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وفي حقيقتها أهداف تسعى إلى زيادة إتساع الهوة بين الشمال والجنوب، والهيمنة على الدول النامية ومقدراتها، فالدول المتحكمة في السياسة الدولية والمتحكمة في إقتصاد العالم تتسرّر وراء تقديم العون والمساعدة للشعوب الفقيرة ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمعات النامية لضمان إحتياجاتها من المواد الأولية وضمان أسواق لتصريف منتجاتها ونشر أفكارها، فهي ترسم السياسة الدولية بما يقوم على تحقيق أهدافها وغاياتها من خلالها، مستخدمة في ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، ولذلك سعت العديد من الدول المتقنة منذ زمن بعيد للهيمنة على الدول

تم الاستلام في : 2025/12/30      تم النشر في : 2026/01/19      تم القبول في : 2026/01/20

[www.doi.org/10.62341/HCSJ](http://www.doi.org/10.62341/HCSJ)

النامية ذات الموارد والتحكم في سياساتها بما يحقق لها أهدافها، ومن هذه الدول Libya التي لم تتفق من أنظار الدول الإمبريالية وأطمعها في مواردها وموقعها المتميز وجعلها تابعة لها، إلا أن نظام القذافي الراغب في التميز والداعي إلى تحرر الشعوب النامية حال دون ذلك، فكانت إنفراسترة السابع عشر من فبراير هي المدخل لتحقيق الأهداف المنشودة والفرصة الثمينة للهيمنة على Libya والسيطرة على مقدراتها بموافقة المجتمع الدولي الذي تغاضى عن الكثير من الجرائم التي ارتكبتها بعض الدول في سبيل الوصول إلى غاياتها وأهدافها فيها.

من الدول التي لها أهداف تعمل على تحقيقها في Libya الصين التي حاولت في بداية إنفراسترة 17 فبراير الإنحياز إلى جانب القذافي لأنّه كان لديها نحو 30 ألف عامل في Libya يعملون في شركات تقوم ببناء المساكن وبعض المشاريع الصناعية، إلا أنّ تطور الأمور لصالح الإنفراسترة جعلها تغير موقفها لصالح المجلس الإنقالي (أحمد الزروق عبد الكريم إدبيش 2017)، فلم تتعثر على قرار مجلس الأمن الدولي 1970 و1973، وإنكفت بالصمت السياسي والنفع الاقتصادي، ولم تشارك في تدمير Libya أو تقتل شعبها، أما روسيا التي لحقت متأخرة بركب الدول المتاهفة على Libya يعود إهتمامها بليبيا إلى مطالبة الاتحاد السوفييتي بالوصاية على إقليم طرابلس في مؤتمر بوتسدام في سنة 1945م، كحصة من المستعمرات الإيطالية التي فقدتها إيطاليا بنهاية الحرب العالمية الثانية، وأنّ Libya تعتبر الأكثر ملائمة لإسطوله آنذاك، لأنّه بحاجة إلى منفذ على البحر المتوسط (صلاح العقاد 1970) ، وأرادت أن تكون متواجدة على الأرضي الليبي بعد إنفراسترة فبراير في إطار السياسة الدولية التي تحركها المصالح والتي أساسها البقاء للأقوى، فعملت على أن تستفيد من الأزمة الليبية فجعلتها مدخلاً للتأثير على السياسة الأوروبية، ولتجد لنفسها مكاناً يخدمها في شمال أفريقيا وحوض المتوسط، بدءاً بالتنسيق مع مصر والإمارات للتحكم في مصير Libya، ثم دعمها لحفتر وإمداده بالسلاح والأموال مما جعل لها دوراً فاعلاً في الأزمة الليبية من خلال دفع الأزمة إلى الأمام حتى أنها عارضت قراراً بريطانياً يلفي اللوم على حفتر عندما زحف على طرابلس، وهو ما جعلها تحتكم في الصراع على السلطة وتوجيهه إلى

حيث يراد له، حتى أن وزير خارجيتها سيرجي لافروف ذكر بأن التهدئة الأخيرة للصراع بين قوات حفتر وقوات حكومة الوفاق كانت نتاج تفاهم روسي تركي ( يوسف لطفي 2021). الإهتمام الروسي بليبيا جعل الولايات المتحدة التي ظهر أنها لا تهتم بليبيا أن تتهمن روسيا بأنها تنتهك الحظر الذي فرضه مجلس الأمن بتصديرها المزيد من الأسلحة إلى ليبيا، في الوقت الذي تغض فيه هي الطرف عن الأفعال المشابهة التي تقوم بها كل من تركيا ومصر والإمارات وقطر بإعتبارهم حلفاء لها، فهي لا تنظر إلى ليبيا إلا من خلال غاياتها وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فأهمية ليبيا لها أكدتها تقرير هيئة أركان الحرب المشتركة الأمريكية الذي رأى أن على الولايات المتحدة أن تتمسك بليبيا كأحد ثلاثة مواقع رئيسية في الشرق الأوسط (ليبيا، إيران، إسرائيل)، وأكدها تقرير لوكالة الاستخبارات الأمريكية في سنة 1954م بأنه على الولايات المتحدة أن تتمسك ببقاء ليبيا تابعة للغرب، وأن تتمسك ببقاء الوجود الأمريكي فيها، حيث تقوم ليبيا بدور العازل بين الشرق الأوسط والمغرب العربي، وما دامت ليبيا صديقة للغرب فإن الغرب يستطيع السيطرة على الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط وجزء من شرقه (محمد هيكل 1996)، وهذه الأهمية جعلتها تعمل أن يكون لها تواجد في ليبيا طيلة عهد القذافي الذي ناصبها العداء الذي كانت نتيجته القطيعة بين البلدين ، لتسسيطر على النفط الليبي وتحكم فيه من خلال شركاتها التي بلغت في سنة 1962م أكثر من 18 شركة متخصصة في النفط، الأمر الذي جعلها تمتلك حوالي 90% من النفط الليبي (عباس رشدي بـ ت)، وعندما قامت إنفراضاً فبراير 2011م شاركت فيها من خلال حلف شمال الأطلسي للتخلص من القذافي ونظامه، وهو ما أكدته مجلة International Security في عدد الصيف 2012م من خلال دراسة أعدّها باحث في جامعة هارفارد الأمريكية بأن هدف التدخل الأمريكي لم يكن لحماية المدنيين كما زعمته الولايات المتحدة، بل في التخلص من القذافي ونظامه الذي جعلها بعيدة عن الاستقادة من ليبيا طيلة أربعة عقود، فهي لا تزيد لليبيا الإستقرار ولا تزيد للدول الأخرى أن تحكم في السياسة الليبية والإستقرار بمواردها مثل فرنسا التي حذر منها رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدمiral مايكيل مولن Michael Molten في مجلس الشيوخ بقوله أن لا يترك الوضع في

ليبيا إلى الإنفاذ الفرنسي (أحمد قاسم 2019) وهو ما جعل الكونغرس الأمريكي يمرر قانون إستقرار ليبيا في 29 سبتمبر 2021م الذي يستهدف الجهات الخارجية التي تتدخل في الشأن الليبي مع معاقبة داعمي المرتزقة والمليشيات ومنتهاي حقوق الإنسان والخطر الأممي على الأسلحة، ففرنسا التي وجدت في ليبيا فرصتها لاستعادة الهيبة الفرنسية في شمال أفريقيا، إستخدمت مجلس الأمن الدولي في البداية لفتح لها الطريق إلى ليبيا بالخلص من القذافي الذي كان يضايقها في أفريقيا، ثم أصبحت تستخدم مشروع الملف الليبي لصالح مشروعها الاقتصادي والأمني في أفريقيا، وصارت تتدخل في كل صغير وكبير من الشأن الليبي وتوجه بوصوله إلى حيث منافعها، وذلك من أجل أن تستحوذ على النفط الليبي من خلال تمكن شركة توتال التي تستحوذ على ما نسبته 30% من حقل الشارة و 24% من حقل قاع مرزق، و 16.33% من حقل الواحة، وحصلت على 30% من شركة الواحة التي تعتبر من أهم الشركات النفطية الليبية (المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية 2023).

كما هناك دولاً أخرى لم تتوانى في الإستفادة من الأحداث التي شهدتها ليبيا بالمشاركة في حصار الشعب الليبي أو التضييق على القذافي ونظامه، مثل بريطانيا التي سارعت إلى المشاركة في تدمير القدرات الدفاعية الليبية من قبل أن يبدأ حلف شمال الأطلسي مهمته تنفيذ القرار 1973، فهي منذ زمن طويل كانت لا تزيد إستقلال ليبيا، ولا تريد أن يكون لها جيشاً وحكومة مستقلة، فحدّدت عدد أفراد الجيش الليبي بـ 5000 جندي فقط، وأن لا يتخطّى الحدود الليبية، وعملت على أن تكون ليبيا في عداوة مع الجزائر ومصر، كما تحكمت في الاقتصاد الليبي بأن جعلت مالية ليبيا خاضعة لرقابة المحاسبين الإنجليز (صلاح العقاد 1970)، والحقيقة وراء التدخل البريطاني في ليبيا هي كما أوردها رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون David Cameron بقوله أنه يفضل التدخل حيثما إقتصت ذلك الدواعي الأخلاقية والمصلحة الوطنية، وأكّدّها وليم هيج بقوله "إذا ما تركت ليبيا كدولة منبوذة .... ستكون مصدراً محتملاً للإرهاب في المستقبل، وسيشكّل ذلك خطراً على المصلحة الوطنية لهذا البلد" (جيسون دافسون وآخرون 2014).

ولم تختلف سياسة إيطاليا عن سياسة الدول الأخرى الطامعة في ليبيا، فهي عند قيام الإنقاضة ضد القذافي قامت بتعليق معايدة الصداقة التي أحد بنودها حظر استخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا معتبرة أن نظام القذافي لم يكن شريكًا لها، وأيدت فرض حظر على ليبيا لكي تضمن إستمرار مصالحها في مرحلة ما بعد القذافي، وحتى لا تتعرض إستشاراتها وشركاتها للتدمير، ولذلك قامت بتمكين حكومة الوفاق من دخول طرابلس على متن فرقاطة إيطالية في نهاية أبريل 2016م، ونشرت قوة عسكرية على الحدود الجنوبية لليبيا مع النiger عقب الإنفاق مع حكومة الوفاق على ذلك، كما وقعت إتفاقاً لتقديم مساعدة مالية وفنية لتدريب الشرطة على مراقبة الحدود للحد من الهجرة إليه(تقرير الشرق الأوسط 2011)، ولأهمية ليبيا لها إنقى وزير الخارجية إيتزو ميلاتيزي Itso Milatisi بحفتر الذي يعتبره طرفاً لا غنى عنه في التعامل مع الملف الليبي كما أشار في الوقت ذاته إلى أن السراج هو الطرف الأساسي والشرعى الذى تتعامل معه إيطاليا(أحمد قاسم حسين 2019).

وعلى منوال الدول الغربية غيرت تركيا موقفها من القذافي عندما رأت مصلحتها في التغيير، فدعمت المجلس الإنقالي وأعربت عن إستعدادها لتقديم جميع أنواع المساعدة، ثم دعمت حكومة الوفاق وأعلنت أنها سترسل قوات عسكرية لدعمها، وهو ما جلب لها إتفاقية للتقسيب على النفط والغاز إلى جانب إتفاقية للتعاون الأمني والعسكري، كما حصلت لبعض لشركاتها على عقود بناء وإدارة بعض المرافق مثل بناء محطة ركاب جديدة بمطار طرابلس وإنشاء مركزاً للتسوق في العاصمة، وبعض المشاريع الأخرى، وأصبح لها وجوداً عسكرياً دائماً في بعض المناطق الغربية من ليبيا بعد أن دعمت حكومة الوفاق في التصدي للعدوان على العاصمة ودحره(المراكز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2020)، وكذلك مصر التي هددت بأن تغزو ليبيا إذا ما كان لها دوراً في الحل السياسي بما يخدم مصالحها، ومن أجل ذلك مارست ضغوطاً على البرلمان الليبي ليجيز لها التدخل عسكرياً بزعم حماية الأمن القومي للبلدين، كما كان لكل من الإمارات وقطر وال سعودية أدواراً بارزة في تعزيز الأزمة الليبية كل حسب مصالحه والأهداف التي يرغب في تحقيقه (كريستيان أولركيسن 2014).

### المبحث الثاني: سبل السياسة الدولية في ليبيا :

إن سبل السياسة الدولية لتحقيق أهدافها عديدة وتنطوي مع تطور الزمن، وإتخذت في ليبيا طابعاً مغايراً لما كانت عليه، فكان الخراب معلولاً والدمار مسلكاً من خلال التشتّر وراء المنظمة الأممية، وإصدار ما يخدم مصالح القوى المهيمنة عليها من قرارات كبرى لما تقوم به، ولمعرفة المزيد عن سبل السياسة الدولية في ليبيا يتناولها هذا المبحث بشيء من التفصيل في فقرتين الأولى توضح سبل الإذعان المتمثلة في العقوبات الشاملة وأهمها الحصار والحظر، والثانية توضح سبل الإكراه وهي التدخل والدمار والقتل.

#### أولاً: العقوبات الشاملة :

أصبحت السياسة الدولية غير مبالية بحقوق الإنسان لتي تدّعى أنها تعمل من أجلها، فهي إتخذت من العقوبات التي أساسها تجويح الشعوب سبيلاً لتحقيق أهدافها، حتى أنها لم تبالي بقتل 11 ألف طفل عراقي في السنة الأولى من الحصار، تتفيداً لتهديد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جيمس بيكر للعراق بقوله سنعيدكم إلى ما قبل العصر الصناعي(عبد الأمير الأنباري 1991)، فالعقوبات فرضت 114 مرة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي حتى سمى بعقد العقوبات بإعتباره أكثر ممارسة للعقوبات في تاريخ البشرية، ويعتبر الحصار الاقتصادي والحضري أهمها لما لها من آثار وخيمة ومدمرة تفوق آثار العمل العسكري دماراً وطولاً أبداً.

**الحصار الاقتصادي :** الحصار الاقتصادي ظهر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كأحد صور العقوبات الدولية المستخدمة ضد الدول، وهو عقاب دولي اقتصادي يقوم بـإلحاق خسائر إقتصادية ومالية وتتجارية بالدولة المستهدفة، ويسبب أزمات إقتصادية وإرتفاع أسعار ونقص للمواد الأساسية، وهو أصبح متعارف عليه كأحد السبل لإكراه الدول على فعل ما تنصبو إليه السياسة الدولية المتمثلة في تحقيق أهداف الدول الراعية لها، وكان يتم في صورة حصار عسكري ينتهي بالتفاوض أو بالإحتلال إلا أنه بتطور السياسة الدولية صار أسلوباً لا يحتاج إلى كثير عناء، فهو صار يتمثل في قرار تصدره إحدى المنظمات الدولية

فتتسارع دول العالم إلى تطبيقه بالرغم من أنه يؤذى الشعوب قبل أن يؤذى الأنظمة الحاكمة، مما يدل على أن السياسة الدولية لا تهتم بالشعوب ولا تغير لها بالأ، وليبا إحدى الدول النامية التي عانى شعبها من الحصار بدأ بحصار الولايات المتحدة لطرابلس في 1803م وضربها بنيران المدفعية(صلاح العقاد 1970)، ثم حصارها بسبب قضية لوكربي وإرغامها على تسليم مواطنها، وأخيراً حصار نظام القذافي عندما دخلت ليبيا حلبة الربيع العربي.

أصبح للسياسة الدولية وجها آخر تعامل به مع ليبيا بعد أن إنطلقت من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري الذي كان لا يسمح بالتدخل في شؤون ليبيا، فعندما حاولت ليبيا التقارب مع السوفييت فرضت عليها عقوبات أولها العقوبات التي فرضها الرئيس الأميركي جيرالد فورد بمنع تصدير 8 طائرات عسكرية قد سددت ليبيا قيمتها، ورفض بيع أية أسلحة أو معدات أمريكية لها، كما حظرت إستيراد النفط الليبي ودعت شركاتها إلى قطع التعامل مع ليبيا (سيد عبد الرحيم أبو خبر ب ت)، واستمررت تلك العقوبات إلى أن جاء رونالد ريجان إلى البيت الأبيض وكانت ليبيا أحد المواضيع التي تناولها المجتمع الذي عقد في اليوم التالي لتولييه منصبه، وكانت نتيجته فرض عقوبات إقتصادية حظرت فيه إستيراد النفط الليبي، كما حظرت تصدير المنتجات الأمريكية إلى ليبيا، ثم فرضت عقوبات إقتصادية في 31 مارس 1993م شملت حظر الطيران من وإلى ليبيا، وتحفيض عدد البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج، وحظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية والمعدات المتعلقة بالنفط، وتجميد الأرصدة الليبية، ووقف مكاتب الخطوط الجوية الليبية وقطع كل علاقة بها، إلى جانب غلق السفارة الليبية في واشنطن، ووضع ليبيا في القائمة السوداء لا بياع لها ولا يشترى منها(فايزة بورياح 2022)، وشاركت الدول الغربية العقوبات المفروضة بإتباع السياسة الأمريكية وما تمله من إذلال وتوجيه وقهر، لأن ليبيا لها موقف رافض للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وما إن هبت رياح الربيع العربي ووصلت إلى ليبيا حتى كانت الولايات المتحدة من الدول التي سارعت إلى تدمير القدرات الدفاعية الليبية وقتل الليبيين.

**الحظر :** الحظر تراه الموسوعة السياسية بأنه إجراء قسري متعلق بإيقاف تصدير سلعة معينة أو عدد من السلع أو جميع السلع إلى دولة معينة كعقوبة لها أو وسيلة ضغط عليها، ومنه الحظر الجوي والحظر البحري وحظر التصدير وحظر التوريد وحظر التجوال، وهو يُعد من أخطر الجزاءات الدولية التي قد تؤدي إلى إهتزاز النظام الاقتصادي للدولة المستهدفة به، ومن الأمثلة على ذلك الحظر الذي فرض على العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661، والذي فرض على ليبيا بموجب القرار 748 عقب سقوط طائرة بانام أميركا فوق لوكربي، وفرض الحظر على تصدير الخشب في كمبوديا، والحظر على تصدير الألماس في أنغولا وسيراليون وليبيريا (سيد عبد الرحيم أبو خبر بـت)، وفرض على ليبيا في الكثير من المناسبات، مثل حظر الدول الغربية التعامل مع ليبيا، والحظر الاقتصادي الأميركي في سنة 1986 الذي سبب في تدمير قطاعي الصناعة والنفط، وما يرتبط بهما من قطاعات أخرى، كما فرض عليها حصار بسبب قضية لوكربي الذي أدى إلى تدمير إقتصادها الرئيسي بخسائر جسيمة تجاوزت 19 مليار دولار (جمال حمود 2004)، بالإضافة إلى حظر الطيران منها وإليها، وحظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إليها، مما أدى إلى تداعيات وتأثيرات سلبية مختلفة منها تعثر نقل الحالات المرضية الخطيرة وتعطل برامج الأسنان والاختصاصيين الطبيين ومنعهم من الحضور إلى ليبيا، كما أدى الحظر إلى وقف خدمات الصيانة الطبية والنفطية، وإعاقة برامج التنمية.

وبما أنّ السياسة الدولية سياسة مصالح مبنية على التحالفات والمطامع، إتّضح أنّ مصلحة الدول المتدخلة في ليبيا فوق كل اعتبار، وهو ما كان من دول عربية عندما سارعت إلى تطبيق الحظر الجوي على ليبيا الذي فرضه مجلس الأمن الدولي بناء على القرار رقم 1973 الذي صدر في مارس 2011 . وما إن أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy بداية الحظر حتى سارعت قطر ومصر إلى إتخاذ خطواتهما لتنفيذ إيقافهما التعامل مع ليبيا وإيقاف الرحلات الجوية التي كانت تعبّر أجواءها، كما شاركت فيه كل من الإمارات والكويت والأردن وكذلك تركيا، وأعلنت إسبانيا وإيطاليا اللتان تربطهما إتفاقيات سياسية وإقتصادية مع ليبيا أنهما ستضعان قواعدهما

العسكرية تحت تصرف جهود فرض الحظر، أما بريطانيا فأضافت إلى الحظر تجميد الأموال الليبية المودعة لديها، وأنها على إستعداد لتنفيذ الحظر بدون توقيض من مجلس الأمن.

### ثانياً: التدخل والقتل :

تحاول الأمم التي ليس لها مكان في صنع السياسة الدولية أن تعيش بسلام بعيداً عن أي تدخل في شؤونها، ولكن القوى المهيمنة على السياسة الدولية تعمل على أن تجعل كل شعوب العالم مرتبطة بها من خلال التجارة والتكنولوجيا والفكر الرأسمالي، واتخذت من التدخل سبيلاً لتحقيق أطماعها وأهدافها، والذي إستخدمته في ليبيا وكانت نتيجته العنف والقتل بدلاً من الحماية والبناء، ويوضح هذا المطلب أهم السبل التي تتخذها السياسة الدولية سبيلاً لتحقيق أهدافها في الدول النامية.

**سبيل التدخل :** التدخل هو إكراه تمارسه دولة أو عدة دول بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بما يعوق الممارسة الحرة للحقوق السيادية لهذه الأخيرة(طارق تاجي 2022)، وميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثانية من الفصل الأول لا يجيز التدخل ويؤكد على أنه ليس هناك ما يخوّل الأمم المتحدة التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، كما يؤكد على مبدأ السيادة وعدم جواز التدخل في دولة من الدول بأي صورة كانت، ولأي سبب كان، وكما هو معروف أن التدخل عندما يحدث في دولة ما فإنه يؤدي إلى فشل الدولة مما كانت مبرراته ونوعه، ويظهر في شكل صراعات داخلية وحرباً أهلية، وهذه الصورة للتدخل هي ما يحدث في ليبيا التي صارت تعاني من تعثر مسار إعادة البناء بسبب التدخلات الإقليمية والدولية، حيث لعبت أطرافاً إقليمية ودولية دوراً أساسياً في تعقيد الأزمة الليبية وزيادة الإنشقاقات بين الفرقاء الليبيين، ولم يقتصر التدخل الخارجي على فترة الحراك السياسي بل إمتد إلى الوقت الحاضر ليأخذ شكلاً أكثر تعقيداً وبعداً خطيراً حتى أصبحت ليبيا مهيمناً عليها من قبل قوى خارجية تحركها وفقاً لمصالحها، فالدول التي سعت إلى إسقاط نظام القذافي بإصدار قرار أممي هي التي تتدخل في ليبيا وتثير الصراع فيها بما يعيق إعادة بناء الدولة ويطيل الأزمة التي ساحت

للقوى المتدخلة أن تذهب ما تريد، وكانت ليبيا من الدول التي إستهدفتها ما يسمى بالتدخل الإنساني بعد أن ضخّم الإعلام عدد القتلى، فكانت أول دولة تستخدم ضدّها القوة العسكرية ضمن مبدأ المسؤولية عن الحماية، وهو ما أسفر عن عنة وقتل وإنقسام سياسي كان عقبة في طريق إعادة بناءها.

**سبيل القتل :** بالرغم من أنّ ميثاق الأمم المتحدة يُحظر استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس، كما أنّ المادة 41 من الميثاق التي تنصّ على أنّ لمجلس الأمن الدولي أن يقرر ما يجب إتخاذه من التدابير التي لا تتطلّب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، سعت بعض الدول الغربية والعربية إلى الحصول على الدعم الدولي من خلال المنظمات الإقليمية والدولية إلى إنهاء نظام القذافي قبل إستيفاء كلّ الطرق السلمية للمحافظة على المدنيين كما يدعون، وتجنب ليبيا القتل والدمار الذي يريدون، وعدم قدرة الأمم المتحدة على حلّ الخلاف الليبي سبب الإنقاذه أو عدم إهتمامها به جعلها تتبنّى سياسة دولية جديدة ترتكز على تقويض إستعمال القوة إلى منظمات إقليمية من خلال قرارات مجلس الأمن، فقتلت الليبيين ودمّرت ليبيا من خلال تقويض حلف شمال الأطلسي الذي نفذت طائراته 17939 طلعة جوية مسلحة دمر بها البنية التحتية والموقع الدفاعي الليبي (ميريم هرموش 2022)، وهو ما وثقته تقارير صحيفة نيويورك تايمز من أنّ عدد كبير من المدنيين مات بسبب قصف حلف شمال الأطلسي (جيسيون دافدوسون وآخرون 2014)، الحلف الذي رفض أية مراقبة لسير عملياته العسكرية، كما رفض الإلتقاء إلى وقف إطلاق النار بعد بدء العمليات، مما جعل عملياته تتسبّب في خسائر مادية وبشرية تفوق ما سبّبه الغذافي خلال الأيام الأولى من الإنقاذه، ثم إنسحب الحلف من ليبيا تاركاً عملية البناء التي تعتبر الخطوة الأخيرة في مسؤولية المجتمع الدولي تجاه ليبيا دون تنفيذ.

وشاركت الولايات المتحدة في قتل الشعب الليبي بحاملتي طائرات، وسفينتين برمائيتين، وثلاث غواصات، ودعمت حفتر فيما يقوم به وتساعده في تحقيق أطماعه، فقد أظهرت موقع تتبع الطائرات وصول 12 طائرة عسكرية أمريكية خلال الفترة من 29 يوليو 2018م وحتى ديسمبر 2019م إلى مطار بنينة بنغازي، تحمل السلاح والمعدات العسكرية

(يوسف لطفي 2020)، كما شاركت دول أخرى في قتل الليبيين منها دولة الإمارات التي شكلت غرفة عمليات في الجبل الغربي إبان الإنقاضة على القذافي، كما قصفت الكلية العسكرية في مصراته الذي أودى بحياة 26 طالباً من طلابها، وأرسلت عتاداً حربياً لحفتر ليقتل به الليبيين، وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أنّ 150 رحلة جوية تحمل ذخيرة وأنظمة دفاعية قد أرسلت إلى حفتر بين ديسمبر 2019م وأبريل 2020م، وهو ما أكدته كذلك صحيفة الجارديان من أنّ الإمارات تسلح حفتر في ليبيا وتعزّز قواته عبر القواعد الجوية المصرية، وهو ما أكده تقرير خبراء الأمم المتحدة بشأن ليبيا الصادر في 2017/6/4م والذي أشار صراحة إلى أنّ الإمارات وقوى إقليمية أخرى إنْتهاك حظر الأسلحة المفروض على ليبيا في إطار دعمهم لــحفتر لــحفتر (صادق حجال 2018)، كما شاركت مصر في قتل الليبيين بدعمها لــحفتر بإرسالها عتاداً عسكرياً تضمن 400 حاوية تحمل ذخيرة ومعدات حربية ووحدات من البحرية والمستشارين العسكريين في مجال الطيران (الستوسي بسيكري 2011)، في حين شاركت المملكة العربية السعودية بدفع المكافآت المالية للقوات السودانية التي قاتلت مع حفتر كما مؤلت نشاط مجموعة فاغنر الروسية في الأراضي الليبية بعد زيارة قام بها حفتر قبل إسبوع من هجومه على طرابلس طلب فيها من ولی العهد السعودي الدعم المالي للعملية (بوبکر شتیح .(2022).

### المبحث الثالث: إنجازات السياسة الدولية في ليبيا :

كانت ليبيا محطة أطماع القوى منذ أن كانت أقاليم منفصلة لا يرتبط سكانها مع بعضهم البعض إلا بروابط اجتماعية ودينية، مما جعلها عرضة للغزو المتكرر من الرومان والاسبان حتى جاءها الأتراك الذين لم يفلعوا فيها خيراً قبل أن يقدموها هدية إلى إيطاليا التي أرادت أن تقضي على عروبتها وتتحققها بعرش روما لتكون فيما بعد محطة من محطات صراع القوى التي أسست سياسة دولية تكون غطاء لأطماعها وطموحاتها خارج أراضيها، لتكون قبلة لخبائث السياسة الدولية المتمثلة في الخراب والدمار قبل الهيمنة والإستئثار دون منح شعبها أي قيمة أو اعتبار.

### أولاً: إحتلال ليبيا ومنعها من الإستقلال :

كان موقع ليبيا الإستراتيجي القريب من أوروبا وتوسطه بين قارات العالم دوره في جعلها محط أنظار القوى الدولية منذ القديم، فهي سيطر عليها الإغريق والفينيقيين والأسبان، ثم جاءها الأتراك فأصبحت أيةالة عثمانية لمدة ثلاثة قرون ونصف إلى أن سلمتها تركيا إلى إيطاليا في 1911م (عبدالرحمن جعفر الكناني 2018)، لتكون فيما بعد مسرحاً للحرب العالمية الثانية، التي استغلّتها بريطانيا لتكون بديلاً للإستعمار الإيطالي، فووقة في طريق إستقلالها، بل وتفاهمت مع القوى الغربية الأخرى على تقاسمها بمباقة الأمم المتحدة، فكان الصراع على الوصاية عليها بين بريطانيا وإيطاليا إلى جانب أمريكا والإتحاد السوفيتي، وهو ما كان له أثره في إستقلالها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 289 لسنة 1949م الذي يعتبر الحسنة الوحيدة للسياسة الدولية التي أجبرت على فعلها لليبيا خوفاً من هيمنة بعض القوى الأخرى عليها، وبذلك صارت ليبيا دولة مستقلة تواجه الحصار والعقوبات والدمار.

### ثانياً: حصار ليبيا ومقاطعتها :

كانت السمة البارزة لعلاقات ليبيا مع الدول الراعية للسياسة الدولية هي الحصار والمقاطعة منذ تغيير النظام السياسي فيها في 1969م حتى الانقضاضة على نظام القذافي في سنة 2011م نتيجة للسياسة المتحررة التي اتبّعها القذافي غير المتّوقة مع سياسة الهيمنة والإستحواذ التي تنتهجها الدول الغربية، فلم يفرض أي حصار أو مقاطعة على ليبيا طيلة سنوات العهد الملكي، فهي عندما صارت مملكة أصبحت تدار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وما إن تغير النظام السياسي في 1969م حتى صارت المقاطعة والحصار السبب الأمثل لتدجينها، بداية فرضت عليها عقوبات عندما حاولت التقارب مع الإتحاد السوفيتي فرضها الرئيس الأميركي جيرالد فورد، واستمرّت تلك العقوبات إلى أن جاء رونالد ريغان إلى البيت الأبيض وكانت ليبيا أحد الماضيع التي تتناولها الإجتماع الذي عقده في اليوم التالي لتوليّه منصبه، وكانت نتائجه إستمرار العقوبات الاقتصادية بالإضافة إلى حظر إستيراد النفط الليبي، ومنع تصدير المنتجات الأمريكية إلى

ليبيا (برونو بومبيه 2011)، ووصل تردي العلاقات إلى حد المواجهة العسكرية حيث ضربت الولايات المتحدة الأمريكية مدينة طرابلس وبنغازي في الخامس عشر من أبريل 1986م، وأسقطت مقاتلين ليبيين فوق خليج سرت في 1989م، ثم قادت الأمم المتحدة إلى فرض حظر جوي وعسكري على ليبيا في 1992م، في أعقاب سقوط طائرة بان أميركا فوق قرية لوكيربي، شاركت فيه أغلب دول العالم وكانت الدول الغربية والدول العربية أكثر تشديداً في تطبيقه، وحاولت الدول الأفريقية أن تكسره مرات عديدة إلى أن تم رفعه بعد موافقة القذافي على دفع 1.5 مليار دولار تعويضات لضحايا حادثة لوكيربي، وعلى إثر ذلك أعادت الولايات المتحدة الأمريكية بعثتها الدبلوماسية إلى ليبيا في 2004م، ورفعت اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب في 2006م، وما إن إنقضت الليبيين ضد القذافي حتى سارت بريطانيا وفرنسا بمبادرة أمريكية بتقديم مشروع فرض حظر جوي على ليبيا بحجة حماية المدنيين الذي وافقت السياسة الدولية عليه بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 لسنة 2011م، وكذلك كانت الدول الغربية والدول العربية في مقدمة الدول التي سارت إلى تطبيقه، مما يوضح أن السياسة الدولية تقوم على سياسة التابع والمتبوع، وأنَّ العالم تقوده قوة مهيمنة ترسم سياساته وفقاً لمصالحها.

### ثالثاً: قتل الليبيين ونهب مواردهم :

يعتبر القتل والدمار من أهم سبل السياسة الدولية لإرغام الدول الضعيفة على قبول سياسة لا تخدمها، بالرغم من أنَّ ميثاق الأمم المتحدة يؤكّد مبدأ سيادة الدول ويُحظر استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس، ورغم ذلك سعت بعض الدول العربية والغربية إلى الحصول على موافقة السياسة الدولية لتنفيذ عقوبات مجلس الأمن الدولي ولم تعمل على تجنيد ليبيا القتل والتدمير، ففوضت السياسة الدولية حلف شمال الأطلسي ليقتل ويدمر بطائراته التي قامت بـ 9700 غارة، كان منها 112 صاروخاً توما هوك من الضربات الأمريكية التي إستهدفت مقرات مدنية تابعة للنظام (البشير الكوت 2017)، وهو ما وثقته تقارير صحيفة نيويورك تايمز من أنَّ عدد كبير من المدنيين مات بسبب قصف حلف شمال الأطلسي (جيسيون دافنسون آخرون 2014)، كما توصلت منظمة مراقبة حقوق الإنسان إلى

تم الاستلام في : 2025/12/30      تم النشر في : 2026/01/19      تم القبول في : 2026/01/20

[www.doi.org/10.62341/HCSJ](http://www.doi.org/10.62341/HCSJ)

أن بعض الواقع التي فُصِّلت كانت لا تشَكَّل أهدافاً عسكرية وقتل فيها 72 شخصاً منهم 24 طفلاً وعشرون إمرأة، كما تأكَّدت المنظمة من أن ثمانية غارات جوية إستهدفت مناطق لا يوجد بها أو بجوارها أيَّة أنشطة عسكرية (مجاهد جبri، محمد الحاج 2017).

إنَّ أول الدول التي بدأت القتل في ليبيا في 2011م هي فرنسا التي بعد يوم واحد فقط من صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم 1973 إجتمع ساركوزي بالقيادات العسكرية لتوجيه ضربات عسكرية لقوات الدفاع الليبي، وفي اليوم التالي إجتمع مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في الإليزيه، وخطبهم بقوله "طائراتنا أفلعت في الجو ونحن لن نفعل شيئاً دون رضاكم" (تضال حمادة 2013)، فهي نشرت 60 طائرة وشاركت بـ 5600 طلعة جوية، وقدَّمت دعماً لوحيستاً إلى المسلحين وزوَّدتهم بالسلاح، وكشفت بعض التقارير بأنَّها شاركت في العمليات البرية إلى جانب قوات إماراتية وإنجليزية، ثمَّ أخذت تدعم حفتر، فأوفدت له مستشارين عسكريين من أجل المساعدة في تحطيم الهجمات والتزود بالمعلومات، كما شاركته في هجومه على طرابلس بتوجيهه الفضائي التشادية المسلحة للقتال معه(المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية 2013)، وتَعْني بأنَّها تعمل على إستقرار ليبيا لولاً إنْكشاف أمرها عند فرار 13 خبيراً عسكرياً في أبريل 2019م من مدينة غريان، والذي بررته بأنَّ هؤلاء الفرنسيين هم فريق أمني كان يحمي السفارة الفرنسية، كما تم العثور على صورايخ جافلن الأمريكية في مدينة غريان التي تم بيعها في وقت سابق لفرنسا (تقدير الشرق الأوسط 2011)، وبالتالي تقتل الليبيين ليسمرة نهبها لموارد الجنوب الليبي.

وشاركت بريطانيا بـ 20 طائرة ودَعَّمت المعارضين للقذافي بـ 160 مليون دولار، وبلغ إتفاقها 320 مليون جنيه إسترليني على التدخل العسكري في ليبيا، أما الولايات المتحدة فشاركت بحاملتي طائرات وسفينتين برمائيتين، وثلاث غواصات(علاء الدين زردوسي 2013)، ودَعَّمت حفتر في مساعيه للسيطرة على العاصمة، وأظهرت موقع تتبع الطائرات وصول 12 طائرة عسكرية أمريكية خلال الفترة من 29 يوليو 2018م حتى ديسمبر 2019م إلى مطار بنينة ببنغازي، تحمل السلاح والمعدات العسكرية (يوسف لطفي

(2020). وكذلك شاركت تركيا في قتل الليبيين خلال رد هجوم حفتر عن العاصمة، ومدت حكومة الوفاق بمرکبات مدرعة وطائرات مسيرة، وشاركت دولة الإمارات في قتل الليبيين أيام الإنفاضة ودمعت حفتر بالإنقلاب على الشرعية السياسية، وأرسلت له العتاد العربي ليواصل قتل الليبيين به، وذكرت صحيفة وول إستريت جورنال أنّ 150 رحلة جوية تحمل ذخيرة وأنظمة دفاعية قد أرسلت إلى حفتر بين ديسمبر 2019م وأبريل 2020م، وهو ما أكدته كذلك صحيفة الجارديان من أنّ الإمارات تسلح حفتر في ليبيا وتعزّز قواته عبر القواعد الجوية المصرية، كما قامت بقفص الكلية العسكرية في مصراته مما أودى بحياة 26 طالباً من طلابها، ورصد مركز تتبع الملاحة الجوية العديد من الرحلات لطائرات شحن عسكرية من أبوظبي إلى بنغازي، وتغاضى السياسة الدولية عن كل القتل والدمار اللذان تقوم بهما الإمارات بالرغم من إطلاق العملية العسكرية (إيريني) في 31 مارس 2020م لمراقبة فرض الحظر على تصدير الأسلحة إلى ليبيا، وهو ما أكدّه تقرير خبراء الأمم المتحدة بشأن ليبيا الصادر في 4/6/2017م والذي أشار صراحة إلى أنّ الإمارات وقوى إقليمية أخرى إنهاكـت حظر الأسلحة المفروض على ليبيا في إطار دعمهم لحلفائهم من القبائل والمليشيات (صادق حجال 2018)، أمّا مصر فهي شاركت في قتل الليبيين بإرسالها عتاداً عسكرياً ووحدات من البحرية والمستشارين العسكريين في مجال الطيران لدعم حفتر في عملية الأمر الذي أشاد به أمـر القوات الجوية في قوات حفتر بأن الدعم المصري الكبير لجيش حفتر تضمن 400 حاوية تحمل ذخيرة ومعدات حربية (السنوسـي بـسيكري 2017)، كما أنها قصفت مدينة درنة بدعوى محاربة الإرهاب، ومن جانب آخر شاركت السعودية في قتل الليبيين بطريقة غير مباشرة حيث قامت بدفع المكافآت المالية للقوات السودانية التي قاتلت مع حفتر، كما مؤـلت نشاط مجموعة فاغنـر الروسـية في الأرضـيـة الليـبية بعد زيـارة قـام بها حـفتر قبل أسبوعـ من هـجومـه على طـرابـلس طـلبـ فيها من ولـيـ العـهدـ السـعـودـيـ الدـعـمـ المـالـيـ لـتحـقـيقـ أـهـدافـهـ.

خاتمة :

السياسة الدولية لم تتغير في نهجها منذ أن ظهر ما يسمى بالدولة، وأصبحت الدول تتلاقي من أجل تقاسم مناطق النفوذ أو الحد من النزاعات والحروب، إلا أنها بعد الحرب الباردة صارت سياسة هيمنة وتحكم في الشعوب الضعيفة، ونهب لمواردها وإسكاتها عند المطالبة بحقوقها بالرغم من أن تلك الدول هي التي رسمت سياسة المنظمات الدولية التي أرادتها أن تكون غطاءً لتصرفاتها، وأقرت موافقها حتى تحقق أهدافها وتصل إلى ما تريد، وهو ما كان مع ليبيا عندما عصفت بها رياح الربيع العربي التي أنهكتها بفعل السياسة الدولية التي تتظاهر بأنها تحمي الشعوب وتعمل على حريتهم في الوقت الذي لا تلقي بذلك بالاً عندما ترى أن لا مصلحة لها في ذلك، مثل تصلّها من إعادة بناء ليبيا والعمل على إستقرارها بعد أن دمرتها وحققت غايتها من إستهدافها بالطائرات والقناibl الموجّهة لتدمير ما تملكه من إمكانيات الدفاع عن النفس، كما أنها عملت على إستمرار تدفق النفط إلى أوروبا وحمايته من أي مخاطر قد توقف تدفّقه، والسياسة الدولية التي حظرت توريد الأسلحة إلى ليبيا هي التي تغضّ الطرف عن ما تفعله بعض الدول الرديف التي بالغت في تسليح الجماعات المسلّحة في ليبيا ولم تعاقبها على الرغم من الحظر المفروض على السلاح، مما جعل ليبيا تغرق في العنف والإنسان والخلاف السياسي منذ الإنقاضة على القذافي في سنة 2011م وحتى كتابة هذه السطور، وهذا يدلّ على أن السياسة الدولية سياسة أهواء ومصالح وليس سياسة عدل وتضامن، كما تدلّ على أنها سياسة هدم وخراب وليس سياسة بناء ووفاق، فعندما أريد لليبيا بأن تكون ساحة للدمار والقتل تداعت الكثير من الدول لتشارك في تدميرها، وعندما أريد بناءها وإعادة تعميرها تصلّ الكل من المسؤولية ولم يجد هذا المطلب العظيم لليبيين أي تجاوب دولي نستطيع أن نرى من خلاله أن السياسة الدولية سياسة بناء ووفاق وليس سياسة هدم وخراب.

تم الاستلام في : 2025/12/30      تم النشر في : 2026/01/19      تم القبول في : 2026/01/20

[www.doi.org/10.62341/HCSJ](http://www.doi.org/10.62341/HCSJ)

### النتائج والتوصيات:

النتيجة هي أنَّ السياسة الدولية في ليبيا لم تعمل يوماً في صالح الشعب الليبي بالقدر الذي ت عمل به من أجل مصالح منهديها، فهي تقوم على أن لا تكون الشعوب النامية متطرفة وسعيدة، ولذلك عملت على تدمير ليبيا وكسر هيبتها، لتبقى مطمعاً للدول الامبرالية، ولعل ما دمره حلف شمال الأطلسي في سنة 2011م وما دمرته السياسة التي إنتهجتها بعض القوى الإقليمية والدولية بعد ذلك بموافقة المجتمع الدولي أو غضَّ الطرف عنها خير دليل على أنَّ السياسة الدولية في ليبيا سياسة تقود إلى المزيد من الانقسامات والتشذيم السياسي إلى جانب تهيئة المجتمع الليبي بأن يكون مدماً لوطنه ومقدراته وخائناً لأمتها، وأوصي في نهاية هذه الورقة البحثية بأنَّ يعلم الليبيون على النهوض بدولتهم، ولا ينتظرون من السياسة الدولية أنْ تُخرج ليبيا من أزمتها، لأنَّ في إستقرار ليبيا قوة لمنطقة شمال أفريقيا وهو ما لا تريده القوى الدولية وبعض القوى الإقليمية.

### المراجع :

أحمد الزَّرْوَق الرشيد وعبد الكريم مسعود إدبيش، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011 – 2016،  
مجلة مدارات سياسية، ديسمبر 2017م.

أحمد قاسم حسين، الحرب على العاصمة وتفاعلاتها الدولية والإقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 22 مايو 2019م.

أحمد قاسم حسين، التناقض الفرنسي- الإيطالي على النفوذ في ليبيا، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، 3 فبراير 2019م.

ال بشير على الكوت، إدارة النظام الليبي لأزمة 2011م: دراسة في إدارة الأزمات السياسية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد الأول، العدد الخامس، برلين، ديسمبر 2017م.

تم الاستلام في : 2025/12/30      تم النشر في : 2026/01/19      تم القبول في : 2026/01/20

[www.doi.org/10.62341/HCSJ](http://www.doi.org/10.62341/HCSJ)

السنوسي بسيكري، الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 13 أبريل 2017م.

برونو بومبيه، استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 93، العدد 884، سبتمبر 2011م.

بوبكر شتيح، توظيف مبدأ التدخل الدولي الإنساني في الشؤون الداخلية للدول: ليبيا نموذجاً 2022/2021، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، العام الجامعي 2020/2011م.

جمال حمود، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا، السودان، الصومال، مركز القدس للدراسات السياسية، ط1، عمان، الأردن، 2004م.

جيسون دافسون وآخرون، فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا: تحليل متكامل، مجلة دراسات عالمية، العدد 143، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2014م.

رولاند أوليفر وجون فيج، موجز تاريخ أفريقيا، ترجمة: دولت أحمد صادق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965م.

سيد عبد الرحيم أبوخبر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ليبيا (1969م - 1989م)، دار زهران للنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

صادق حجال، صراع النفوذ الفرنسي في ليبيا: إعاقة عملية بناء الدولة وتقويض أمن دول الجوار الليبي، مجلة إتجاهات سياسية، العدد الثالث، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مارس 2018م.

صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1970م.

تم الاستلام في : 2025/12/30      تم النشر في : 2026/01/19      تم القبول في : 2026/01/20

[www.doi.org/10.62341/HCSJ](http://www.doi.org/10.62341/HCSJ)

طارق تاجي، دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا: التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجاً، المجلة الأكademie للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 1، جامعة حسين بن بوعلي، الجزائر، 2022م.

عباس رشدي العماري، الثورة الليبية: جذورها وحاضرها، معهد الدراسات الدبلوماسية، القاهرة، بدون تاريخ.

عبد الأمير الأنباري، تأثير عقوبات الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان: نموذج العقوبات المفروضة على العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، 9 يناير 1991م.

عبد الرحمن جعفر الكانى، رسائل هيلاري كلينتون الإلكترونية تكشف دور نيكولا ساركوزي في تدمير ليبيا، 1/3/2018م.

علا الدين زردوسي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، 2013م.

فایزة بورياح، حظر الأسلحة والسلع في الممارسات الدولية: حالة ليبيا، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة باتنة، الجزائر، 2022م.

كريستيان أولركيسن، قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 24 ديسمبر 2014م.

مجاهد جبri، محمد الحاج، التدخل الدولي الإنساني في ليبيا: دوافعه ومبرراته وتجاوزاته، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن، العدد الرابع، جامعة قناة السويس، مصر، 2017م.

محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: عواصف الحرب والسلام، ط3، دار الشروق، القاهرة، 1996م.

محمد مبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، الطبعة الثالثة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1998م.

تم الاستلام في : 2025/12/30      تم النشر في : 2026/01/19      تم القبول في : 2026/01/20

[www.doi.org/10.62341/HCSJ](https://doi.org/10.62341/HCSJ)

مريم هرموش، التدخل الخارجي في ليبيا من مسؤولية الحماية إلى إعادة البناء 2011 - 2016م، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد السابع، العدد الأول، السنة السابعة، الجزائر، 2022م.

نضال حمادة، الوجه الآخر للثورات العربية، دار الفارابي، بيروت، 2013م.  
يوسف لطفي، تفكير المشهد الليبي: تشريح الواقع والفاعل، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، القاهرة، 2020م.

يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا: التاريخ والمقاربة والسلوك، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، ليبيا، 2021م.

البنك الدولي، إحصاءات تعداد سكان ليبيا، 2024م.

<https://tinyurl.com/5yp4j4wes>

التواجد الفرنسي في ليبيا: ميزان الربح والخسارة، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، إسطنبول، 25 مايو 2023م.

تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القاهرة، سلسلة تقدير موقف، 7 يناير 2020م.

تقرير الشرق الأوسط، المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، تقرير رقم 115، مجموعة الأزمات الدولية، 14 ديسمبر 2011.